

جائحة كورونا تضع شركة الخطوط الجزائرية على حافة الإفلاس

تقلص الإيرادات يعسر تدخل الحكومة لصرف الرواتب



طائرات أرضية بلا تطبيق

من أعلى الرواتب في عموم البلاد، مقارنة بالقطاعات الحكومية الأخرى. إلا أن نقابة الاتحاد الوطني لفنيي صيانة الطائرات أعربت في بيان لها عن "معارضتها لخفض محتسب للأجور"، ولفتت إلى أنه "كان من الواضح مرة أخرى أن الزعماء لم يقرحوا أي حل ملموس، بعيدا عن الإصرار على خفض الرواتب من خلال اتفاقية قابلة للتجديد، من دون أن يكون هذا حلا للأزمة، وفقا لمدير الشركة الأول".

وفي المقابل وصف المدير العام للشركة بخوش عايش، أثناء اجتماع بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين، الوضع بـ"الفوضوي"، وقال "إن الشركة قد تجد نفسها غير قادرة على دفع الرواتب".

60
طائرة من أسطول مطار هواري بومدين الدولي في حالة شلل تام بسبب انهيار حركة النقل الجوي

تطبيقه، ولا ننتظر إلا الإشارة الخضراء من السلطات العليا للبلاد".
غير أن استمرار الوضع وتوجه خريضة الشركة للإفلاس دفعا الشركة خلال الأسابيع الأخيرة إلى تكثيف اتصالاتها مع الشركاء الاجتماعيين لإقناع العمال بإجراءات تقشفية ياتي على رأسها تقليص الرواتب، التي تعد

بعد دخول الرجل في وعكة صحية امتد به منذ شهر. وفي ظل تآكل عائدات الشركة وتقلص إمكانيات تدخل الحكومة لإنقاذها من الوضع الخطير الذي تمر به، لا يستبعد أن تلجأ الإدارة إلى تقليص الرواتب وحتى العجز عن دفعها في المدى القريب، خاصة وأن تصاعد وتيرة الإصابات بوباء كورونا في البلاد يوحى باستمرار الحكومة في تطبيق إغلاق المجال الجوي وحظر الطيران. وكان الناطق الرسمي في الشركة أمين الأندلسي قد صرح في وقت سابق بأن "الشركة على أتم الاستعداد لمباشرة نشاطها وأن جميع الإجراءات جاهزة، بما فيها البروتوكول الصحي الذي يتم

من الأتكال وعدم التحكم في كتلة الأجور الضخمة. وتوصف الشركة في الجزائر بشركة الخطوط العائلية"، بسبب استحواذ الناقدتين الرسميين واللوبيات على المناصب الحساسة فيها، وأحصت جمعية للجانبة الجزائرية في فرنسا نحو أربعين وكالة في مختلف مدن وعواصم العالم يديرها أبناء أو مقربون لمسؤولين كبار في الدولة. وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون قد أعلن في وقت سابق عن مخطط لهيكلة الشركة وتنظيم إمكانياتها البشرية، بدأ بالإعلان عن غلق بعض المكاتب الخارجية بسبب عدم مردوبيتها، لكن المخطط تجرد لأسما

فاقت جائحة كورونا الصعوبات أمام شركة الخطوط الجوية الجزائرية في انهيار الطلب العالمي على السفر في أعقاب إجراءات مكافحة كورونا ما دفع الشركة إلى حافة الإفلاس بعد إعلانها عن عدم قدرتها على سداد رواتب العمالة، الأمر الذي زاد مطالب تدخل عاجل من الدولة لإنقاذ الشركة الحكومية.



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائري بقي رابضا منذ نحو ثمانية أشهر، الأمر الذي كبد الشركة خسائر باهظة قدرتها بعض المصادر بنحو 300 مليون دولار، ورغم نداءات إعادة النشاط لحركة الملاحة الجوية خدمة للزبائن وللشركة مع فرض بروتوكول صحي، إلا أن مخاوف الحكومة أبقت الوضع في حالة شلل تام.

وذكر مصدر من مطار هواري بومدين الدولي، الذي يستقطب حركة عالية في الحالات العادية، أن "الأسطول المكون من نحو 60 طائرة في حالة شلل تام، وباستثناء بعض الرحلات الاستثنائية لترحيل العالقين، فإن النشاط الوحيد المسجل خلال الأشهر الأخيرة هو تفريغ شحنتين لبضائع مختلفة من تركيا والصين وفرنسا، فضلا عن جثث الموتى".

وأضاف "لقد ساد انطباع خلال الأشهر الأخيرة بإمكانية العودة إلى النشاط في إطار بروتوكول صحي معين، وتم الدخول في مفاوضات مع النقاط الرئيسية التي تتعامل معها الشركة، تحسبا لعودة الرحلات الجوية، إلا أن الارتفاع المفاجئ للإصابات بوباء كورونا خلال الأيام الأخيرة بدد كل ذلك الانطباع".

وحول سؤال عن رواتب عمال شركة الطيران، فقد أكد بأن "كل عمال الشركة كانوا يقبضون رواتبهم بصفة عادية، إلا أن التوقعات باللجوء إلى خفضها أو حتى العجز عن دفعها غير مستبعد، إلا إذا تدخلت الحكومة لإنقاذ الموقف"، وهو الأمر غير المتاح في الظروف الراهنة بسبب الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد.

وتعتبر شركة الخطوط الجوية الجزائرية من أكبر شركات الطيران التي توظف نحو 10 آلاف موظف، الأمر الذي أنهك كاهلها وجعل توارثاتها المالية هشلة أمام الظروف الاستثنائية كما هو الشأن مع جائحة كورونا، كما أن اللجوء إلى التمويل الحكومي ولد حالة

الجزائر - تفاقم قلق شركة الخطوط الجوية الجزائرية، بسبب الدعايات الاقتصادية الناجمة عن حظر الطيران الداخلي والدولي، في إطار حزمة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة في حق القطاع منذ منتصف شهر مارس الماضي، وغياب أي أفق لعودة النشاط إلى الشركة في المدى القريب.

ودخلت إدارة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، المحتركة للنقل الجوي الداخلي والدولي في البلاد، في مفاوضات شاقة مع الشركاء الاجتماعيين من منظمات من أجل التوصل إلى صيغة مرضية للطرفين، في ظل المخاوف المتفاقمة من انهيار الشركة بسبب حالة الشلل التي دخلت شهرها الثامن.

الشركة تكثف جهودها لإقناع النقابات بقبول إجراءات تقشفية وخفض الرواتب

وأفاد مصدر مطلع من الشركة لـ"العرب" بأن "المفاوضات متعثرة بين الطرفين بسبب رفض النقابات الناشطة لمقترحات خفض الرواتب، والتمسك بضرورة فتح جميع الملفات المتصلة بتسيير الشركة، لانطباع سائد داخل الطبقة العاملة وحتى الرأي العام الجزائري بأن الشركة ضحية عدم استقلاليتها وخضوعها للقرار الإداري الحكومي".

وباستثناء الرحلات الجوية المسيرة في إطار عمليات إجلاء الرعايا أو الأنشطة الرسمية، فإن الأسطول الجوي

شركات الطيران تحتاج إلى دعم إضافي لتجاوز أزمة كورونا

فقط في 2024، وستظل أعداد الركاب منخفضة بـ30 في المئة العام القادم. وحذر دو جونيالك من أن تلك التوقعات قد تكون متفائلة. وقال "بحسب تقديراتنا فإن حركة السفر الجوي ستبلغ 33 في المئة من مستواها في 2019 بنهاية 2020، ثم نأمل في أن تبلغ 50 إلى 60 في المئة في نهاية 2021".

وتسببت جائحة كورونا في انهيار الطلب العالمي على السفر نتيجة إجراءات مشددة لمكافحة انتشار الوباء، ما كبد شركات الطيران خسائر كبيرة.

80
مليار دولار قيمة الدعم الذي يحتاجه قطاع الطيران لتجاوز آثار الوباء

ودفعت الجائحة بشركة الطيران الأوروبية إيرباص إلى تسريع العمالة، وطلبت من العاملين في الشركة وعددهم 135 ألفا الاستعداد لخفض أكبر للوظائف، وحذرت من بقائها على المحك في غياب تحرك فوري.

وتأثرت الشركات الأميركية من حظر ترابم وهوت أسعار أسهمها بنسبة أكبر من 20 في المئة، بينما صرحت شركة أميركان إيرلاينز، بأنه تم خفض المزيد من رحلاتها عبر الأطلسي منذ مارس مع نزوة الأزمة.

باريس - حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) من أن شركات الطيران تحتاج إلى دعم يتراوح بين 70 و80 مليار دولار لتجاوز أزمة فيروس كورونا، أو نصف ما تلقته بالفعل من الحكومات مرة أخرى.

وقال ألكسندر دو جونيالك المدير العام للاتحاد في منتدى باريس للطيران الذي تستضيفه صحيفة "لا تريبيون"، الجمعة "نشعر بامتنان كبير لضخ 160 مليار دولار في القطاع، بالنسبة للأشهر القادمة، تحسبا للصناعة إلى دعم إضافي يتراوح بين 80 و80 مليار دولار بحسب التقييمات، وإلا فإن بعض شركات الطيران لن تنجو".

وتقول شركات طيران إنه بينما يوفّر حدوث تقدم بشأن اللقاح الأمل، فإن العودة إلى حركة السفر الكثيفة ما زالت تبعد عدة أشهر. وستعاني بعض الشركات لتجاوز فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي، حين تنخفض الأرباح حتى في الأوقات العادية.

في غضون ذلك، أدى تجمد ارتفاع الإصابات بكوفيد - 19 وقيود السفر إلى إضعاف التوقعات المالية للقطاع، والذي يتنبأ "إياتا" بأنه بصد تسجيل خسائر بـ87 مليار دولار في العام الجاري.

وقال دو جونيالك "من المحتمل جدا أننا سنرى خسائر أكبر من الأرقام التي أعلنها" مضيفا أن العجز لعام كامل سيقترب على الأرجح من 100 مليار دولار.

ويتوقع "إياتا" تعافيا بطيئا مؤلما مع العودة إلى مستويات السفر قبل الأزمة

الليبناني مهام شركة الفاريز أند مارسال في التدقيق في ملبسات انهيار النظام المصرفي والمالي الذي تسبب في دمار الاقتصاد.

وسبق وأفادت ثلاثة مصادر مطلعة أن شركة الفاريز أند مارسال لاستشارات إعادة الهيكلة لم تتلق بعد جميع المعلومات التي طلبتها لإجراء تدقيق في حسابات مصرف لبنان المركزي.

وقال البيان إن الفاريز أند مارسال أبلغت وزني "عدم تيقنها من التوصل إلى هكذا معلومات" حتى في ظل تمديد لثلاثة أشهر أعلن في الخامس من نوفمبر لكي يقدم البنك المركزي البيانات التي حجبها حتى الآن.

وكان البنك المركزي، الذي يواجه تدقيقا مكثفا منذ بدات الأزمة المالية في أكتوبر 2019، قال إنه قدم حساباته الخاصة للتدقيق وأنه يتعين على الحكومة أن تقدم حسابات الدولة كي تجنب البنك المركزي مخالفة قوانين السرية المصرفية الملزمة قانونا.

ويضغط صندوق النقد الدولي والمناخون الأجانب لإسما فرنسا من أجل إجراء التدقيق لمعالجة الهدر والفساد المتوطنين في الوقت الذي يكابد فيه لبنان أزمة مالية تسببت في تخلفه عن سداد ديون سيادية، وانهيار العملة وشل القطاع المصرفي.

كما يطالب صندوق النقد الدولي من خلال النقاشات التي يجريها مع السلطات اللبنانية بضرورة إجراء تدقيق محاسبي ومالي لمزانية مصرف لبنان المركزي من أجل تقييم أصوله والزاماته.

وعرقل عدم توفير جميع المعلومات بخصوص حسابات المصرف المركزي

لجنة التحقيق الدولية تنسحب من تدقيق حسابات مصرف لبنان المركزي

قرار ألفاريز أند مارسال يزيد ضغوط المانحين على الطبقة السياسية

أن وزني أخطر الرئيس ميشال عون بقرار شركة الاستشارات إنهاء عقد التدقيق، وهو مطلب أساسي لتقديم دعم مالي خارجي لمساعدة لبنان على الخروج من أزمة مالية.

وقال البيان إن الفاريز أند مارسال أبلغت وزني "عدم تيقنها من التوصل إلى هكذا معلومات" حتى في ظل تمديد لثلاثة أشهر أعلن في الخامس من نوفمبر لكي يقدم البنك المركزي البيانات التي حجبها حتى الآن.

وكان البنك المركزي، الذي يواجه تدقيقا مكثفا منذ بدات الأزمة المالية في أكتوبر 2019، قال إنه قدم حساباته الخاصة للتدقيق وأنه يتعين على الحكومة أن تقدم حسابات الدولة كي تجنب البنك المركزي مخالفة قوانين السرية المصرفية الملزمة قانونا.

ويضغط صندوق النقد الدولي والمناخون الأجانب لإسما فرنسا من أجل إجراء التدقيق لمعالجة الهدر والفساد المتوطنين في الوقت الذي يكابد فيه لبنان أزمة مالية تسببت في تخلفه عن سداد ديون سيادية، وانهيار العملة وشل القطاع المصرفي.

كما يطالب صندوق النقد الدولي من خلال النقاشات التي يجريها مع السلطات اللبنانية بضرورة إجراء تدقيق محاسبي ومالي لمزانية مصرف لبنان المركزي من أجل تقييم أصوله والزاماته.

وعرقل عدم توفير جميع المعلومات بخصوص حسابات المصرف المركزي

فأقر قرار لجنة التحقيق الدولية ألفاريز أند مارسال بالانسحاب من مهمتها في تدقيق حسابات مصرف لبنان المركزي المخاوف من انقطاع كافة سبل السيطرة على الأزمة، حيث يعقد ذلك جهود الحصول على الدعم في ظل استماتة المركزي في تعويم حقيقة حساباته ورفضه مد اللجنة بالمعلومات الكافية لكشف ملبسات الوضع المالي.

ونسبت رويترز لغازي وزني، وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية قوله الجمعة، إن "شركة استشارات إعادة الهيكلة الفاريز أند مارسال انسحبت من التدقيق الجنائي لمصرف لبنان المركزي لأنها لم تتلق المعلومات الكافية للقيام بالتدقيق".

كما أصدرت الرئاسة اللبنانية بيانا ذكر

بيروت - قررت شركة استشارات إعادة الهيكلة الفاريز أند مارسال الانسحاب من مهمتها في التدقيق في حسابات مصرف لبنان المركزي لكشف ملبسات الهندسة المالية التي قادت البلاد إلى الانهيار، حيث اصطدمت جهودها بتعطيل وإخفاء للوثائق الأمر الذي يجرح لبنان أمام المانحين.

وقررت شركة استشارات إعادة الهيكلة الفاريز أند مارسال الانسحاب من مهمتها في التدقيق في حسابات مصرف لبنان المركزي لكشف ملبسات الهندسة المالية التي قادت البلاد إلى الانهيار، حيث اصطدمت جهودها بتعطيل وإخفاء للوثائق الأمر الذي يجرح لبنان أمام المانحين.



الفساد يضع خط نهاية لبنان